

من الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية إلى إعادة بناء منظومة الشركات المعرفية

«الحلم العلمي الإيراني».. برنامج جديد لاجتياز حدود المعرفة العالمية

البرلمان على حتمية تحديث القوانين والتشريعات لتتواءم مع الطفرات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا الحيوية، والميكروإلكترونيات.

من سواحل مكران إلى مستقبل التكنولوجيا

واستشرافاً للمستقبل، اعتبر أفسين أن تطوير سواحل «مكران» يمثل إحدى أهم فرص التنمية الاستراتيجية القادمة، معلناً عن تكليف الجامعات الكبرى بقيادة مشاريع حيوية في مجالات اقتصاد البحار، الصناعات البحرية، والزراعة المتقدمة. وأكد أن النهوض بهذه المناطق الواعدة يتطلب -إلى جانب التمويل المالي- تطويراً متوازياً وبنية تحتية متكاملة تشمل مجالات المعيشة والتعليم والصحة والخدمات.

تخصيص ١٣ تريليون تومان لتعويض الخسائر

من جانبه، أعلن رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في مجلس الشورى الإسلامي عن تأميم ١٣ تريليون تومان من الموارد المالية عبر القطاع المصرفي لتعويض خسائر منظومة العلم والتكنولوجيا. وأكد علبرضا منادي أن هذه الموارد ستسهم بشكل فعال في إعادة بناء القدرات العلمية والمعرفية، وتسريع عودة المؤسسات المتضررة إلى دائرة الإنتاج والنشاط، معتبراً أن تطوير الذكاء الاصطناعي يأتي في مقدمة أولويات البلاد الحالية مع تسارع وتيرة المشاريع المرتبطة به.

التنفيذ الكامل لقانون دعم الشركات المعرفية

وفي سياق متصل، أعلن المتحدث باسم لجنة التعليم البرلمانية عن التنفيذ الكامل للموارد المالية الخاصة بقانون دعم الشركات المعرفية خلال العامين الماضيين؛ حيث تم تخصيص ٢٤ تريليون تومان في عام ٢٠٢٣، و٢٠/٥ تريليون تومان في عام ٢٠٢٤، بما يعادل تنفيذ أكثر من ١٠٠٪ من الأحكام المالية المقررة قانوناً. وحدد إحسان عظيمي راد ثلاث أولويات رئيسية للبرلمان في المرحلة المقبلة: تعويض الخسائر، دعم ما بعد الحرب وتوفير تمويل مستدام للقانون.

خلاصة المشهد:

تشير مجمل المداورات المكثفة بين الحكومة والبرلمان إلى دخول سياسة التكنولوجيا في إيران مرحلة فصلية جديدة؛ تركزت على تطوير التقنيات الاستراتيجية، دعم العلوم الناشئة عند حدود المعرفة، إعادة بناء البنية التحتية، الحفاظ على رأس المال البشري، وإصلاح المنظومة التشريعية. وفي هذا السياق، يُراد لبرنامج «الحلم العلمي الإيراني» و«الاقتدار التكنولوجي» أن يكونا أبرز ملامح خارطة المستقبل، بما يعزز موقع البلاد في المنافسة العالمية نحو اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار.



والرسائل الجامعية، وتطوير المختبرات، وخلق الطلب على التقنيات الناشئة بهدف تهيئة البيئة الحاضنة لنموها. كما كشف عن صياغة برنامج خمسي لتهيئة دخول البلاد إلى «عصر الاقتدار التكنولوجي»، يركز على تطوير التقنيات الاستراتيجية وتعزز حوكمة التكنولوجيا.

إعادة بناء منظومة التكنولوجيا وتأهيل الشركات المتضررة

وتطرق أفسين إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بقطاع التكنولوجيا في البلاد جراء الحرب المفروضة الأخيرة، معلناً عن تضرر نحو ٩٠ شركة معرفية. وقدّرت الخسائر بنحو ٢٥ مليون دولار، بالإضافة إلى أضرار لحقت بالبنية التحتية البحثية والتكنولوجية تُقدّر بنحو ٣٠٠ مليون دولار. وفي هذا الصدد، كشف أفسين عن إطلاق برنامج عاجل لإعادة بناء خمسة مراكز علمية وبحثية رئيسية وضعت ضمن أولويات الترميم والتطوير، وهي:

- جامعة شريف التكنولوجيا
- جامعة الشهيد بهشتي
- جامعة العلم والصناعة
- جامعة أصفهان للتكنولوجيا
- معهد باستور

وأوضح أن ٢٦ شركة من الشركات المتضررة قد دخلت بالفعل المرحلة الأولى من إعادة التأهيل، وذلك ضمن خطة ثلاثية المراحل تشمل: استمرار النشاط الطارئ، العودة إلى الوضع الطبيعي، ثم تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة.

إصلاح القوانين وتشريعات الابتكار

وأكد أفسين على ضرورة تنقيح القوانين وتقليص البيروقراطية المعقدة، مشيراً إلى أن تحقيق اقتصاد معرفي فعال ومنافس يتطلب إصلاحاً تنظيمياً شاملاً كما شدد بالتعاون مع رئيس مركز أبحاث

الاستراتيجي للبلاد

وأكد أفسين أن التوجه الجديد لمعاونية الشؤون العلمية لا يقتصر على تطوير التقنيات القائمة فحسب، بل يتجه بقوة نحو إنتاج معرفة وتقنيات مبتكرة من شأنها أن تضع إيران ضمن الدول المؤثرة في صياغة تقنيات المستقبل.

الانتقال من التوسع الكمي إلى التطور النوعي

من أبرز النقاط التي شدّد عليها نائب رئيس الجمهورية هو تغيير النهج العام من «التوسع الكمي» إلى «التمكين النوعي» في قطاع الشركات المعرفية. وأشار إلى أن عدد الشركات القائمة على المعرفة في البلاد يبلغ حالياً نحو ١٠/٧٠٠ شركة، مؤكداً أن الهدف الأساسي ليس زيادة هذا العدد فحسب، إذ لا ينبغي أن يتحول وصف «شركة معرفية» إلى ما يشبه «النادي الدائم». وبيّن أفسين أن التكنولوجيا تمتلك دورة حياة محددة، وأن معيار النجاح الحقيقي يتمثل في إنتاج تقنيات جديدة وتعزيز القدرة التكنولوجية للبلاد، وليس مجرد رفع الأرقام الإحصائية. كما أعلن عن إصلاح شامل لإجراءات تقييم الشركات المعرفية، موضحاً أن مدة دراسة الطلبات تم تقليصها إلى أقل من ٤ يوماً، وذلك دون المساس بمعايير الجودة أودقة التقييم.

الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية في الصدارة

وأعلن نائب رئيس الجمهورية للشؤون العلمية أن السياسات الجديدة تمنح تركيزاً خاصاً لمجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمية، العلوم الإدراكية، والأمن السيبراني وغيرها من التقنيات المتقدمة. وبحسب أفسين، فإن الحكومة تلعب في هذه المجالات دور «صانع السوق»؛ عبر تقديم المنح البحثية، ودعم أطروحات الدكتوراة

الوفاء/ أعلن نائب رئيس الجمهورية للشؤون

العلمية والتكنولوجية والاقتصاد القائم على المعرفة حسين أفسين، خلال اجتماع مشترك مع لجنة التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في مجلس الشورى الإسلامي، عن إعداد برنامج استراتيجي جديد يحمل عنوان «الحلم العلمي الإيراني»، يركز على التقنيات الاستراتيجية، وإعادة بناء المراكز العلمية المتضررة، وصياغة خطة خمسية للاقتدار التكنولوجي، مؤكداً أن البرنامج -إلى جانب حزم الدعم المالي الجديدة وإصلاح سياسات الشركات القائمة على المعرفة- يهدف إلى رسم مسار مستقبل العلم والتكنولوجيا في البلاد. الاجتماع المشترك بين معاونية الشؤون العلمية برئاسة الجمهورية ولجنة التعليم البرلمانية قدّم صورة واضحة نسبياً عن الأولويات الجديدة في سياسات العلم والتكنولوجيا في إيران؛ وهي أولويات تشمل تطوير الذكاء الاصطناعي والتقنيات الكمية، إلى جانب إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة، وتحفيز عودة النخب العلمية، وإصلاح القوانين الناظمة لمنظومة الابتكار.

«الحلم العلمي الإيراني».. برنامج للوصول إلى حدود المعرفة

كشف أفسين خلال الاجتماع عن تفاصيل برنامج «الحلم العلمي الإيراني»، وهو مشروع وطني يهدف إلى دعم الأفكار والإنجازات التي تقع في خطوط المواجهة الأولى للمعرفة العالمية. ووفقاً لما أوضّحه نائب رئيس الجمهورية، فإن هذا البرنامج يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

- دعم إنتاج معرفة جديدة بالكامل على المستوى العالمي
- رعاية وتطوير التقنيات الناشئة
- المساعدة في تحويل العلوم المتقدمة إلى تطبيقات عملية في المجالات ذات الطابع

ورفع القدرة إلى ١٣ مركزاً عاماً

إطلاق ٣ مراكز جديدة للتشعيع في إيران



وفق نظام ثلاث نويات عمل يومياً (على مدار الساعة)، مؤكداً أن نشاطها الحيوي لم يتوقف حتى في أوقات الأزمات والحروب، بل إن خدماتها تشهد توسعاً مستمراً لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

توسيع استخدامات التشعيع في الأدوية والزراعة والصناعة واستعرض إسلامي اتساع نطاق استخدام هذه التقنية المتطورة، مشيراً إلى أنه يتم اليوم الاستفادة من خدمات التشعيع في قطاعات متعددة تشمل الأدوية، المعدات الطبية، المنتجات الزراعية، التوابل، والحبوب. وأوضح أنه في قطاع الرعاية الصحية على سبيل المثال، يتم في إيران تعقيم مرشحات (فلتر) غسيل الكلى باستخدام تقنية التشعيع الآمن، حيث

تدمج هذه المرشحات مباشرة في عمليات الغسيل الكلوي داخل المستشفيات، فضلاً عن إدراج تصديرها إلى الأسواق الخارجية ضمن الخطط الاستراتيجية للبلاد. وأكد إسلامي أن دور الصناعة النووية السلمية قد توسع بشكل ملحوظ في سلسلة تأمين الصحة العامة والأمن الغذائي للمواطنين يوماً بعد يوم.

دور التشعيع في الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاجية

وتطرق رئيس منظمة الطاقة الذرية إلى القدرات الإنتاجية الضخمة للقطاع الزراعي في إيران، مبيّناً أن البلاد تنتج سنوياً نحو ١٣٠ مليون طن من المحاصيل الزراعية. وأوضح أنه في حال إخضاع هذه المنتجات في الوقت المناسب لعملية التشعيع، يمكن القضاء

نتائج ملموسة وواعدة في القطاع الزراعي. وأوضح أنه في إطار الأبحاث المتقدمة المتعلقة بالبذور، يجري بدقة دراسة الخصائص الحيوية مثل القابلية للتضرر، المتانة، والتكيف مع ظروف الشح المائي والمناخ، مشيراً إلى تحقيق زيادة ملحوظة في إنتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية وعلى رأسها الأرز؛ حيث تشير بعض التقييمات إلى ارتفاع إنتاج الأرز بما يصل إلى ٢/٥ مليون طن. كما كشف بالأرقام عن القفزة الكبيرة في استخدام هذه التقنية؛ فبينما غطت تقنية التشعيع نحو ٨٠٠ هكتار من الأراضي بطريقة تضمن رفع كفاءة استخدام هذه التقنية في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية داخل البلاد.

تماماً على الآفات وبقايا المبيدات، مما يمنع تلفها أو فسادها المبكر. وبحسب إسلامي، فإن هذا الإجراء لا يسهم فقط في تعزيز منظومة الأمن الغذائي القومي، بل يشكل دعامة أساسية للتنمية الصادرات غير النفطية وخلق فرص عمل جديدة في السوق المحلية.

رفع القدرة الاستيعابية وخطة المراكز الجديدة

وكشف إسلامي أنه تم حتى الآن إنشاء قدرة استيعابية للتشعيع تتجاوز ٥٠٠ ألف طن في البلاد، مشيراً إلى أن إضافة مراكز التشعيع الثلاثة

توطن التكنولوجيا ووفرة تنوعية في قطاع الزراعة

وفي ختام حديثه، أكد إسلامي على نجاح إيران في توطين هذه التقنية الحساسة محلياً، حيث حققت التكنولوجيا النووية المطورة داخلياً

قمة مرتقبة لرؤساء الجامعات الكبرى في طهران

تعزيز التعاون العلمي بين إيران وروسيا



الوفاء/ بحث وزير العلوم والبحوث والتكنولوجيا الإيراني الدكتور حسين سيمائي صراف، مع وزير العلوم والتعليم العالي لروسيا الاتحادية فاليري فالكوف، في إطار محادثات رسمية رفيعة المستوى، سبل تطوير التعاون العلمي والتعليمي والأكاديمي بين طهران وموسكو. وشدد الجانبان، خلال اللقاء، على ضرورة تعزيز برامج تبادل الأساتذة والطلاب، وتقوية الشراكات البحثية، فضلاً عن تسهيل الآليات التنظيمية للتعاملات الأكاديمية بين جامعات البلدين.

وفي هذا السياق، أعلن سيمائي صراف عن انعقاد وثيق لقمة مشتركة تجمع رؤساء الجامعات الممتازة والكبرى في إيران وروسيا قريباً في العاصمة طهران، معتبراً أن التوسع المستمر في تأسيس كراسي اللغة الروسية بالجامعات الإيرانية، يقابله توسع كراسي اللغة الفارسية في الجامعات الروسية، يعد مؤشراً واضحاً على عمق الروابط العلمية والثقافية وترسخها بين البلدين. وأشار سيمائي صراف إلى تلقيه دعوة رسمية من نظيره الروسي لزيارة موسكو، معرباً عن تطلعه إلى أن تسهم اللقاءات الحضورية المباشرة بين الطرفين في طهران وموسكو في المستقبل القريب في دفع مسار التعاون الثنائي نحو آفاق أرحب.

تحديات الاعتماد الأكاديمي وسوق العمل للخريجين

من جانبه، سلّط وزير العلوم والتعليم العالي الروسي الضوء على بدء الدورة الجديدة للقبول الجامعي في روسيا، مشيداً بالإقبال الملحوظ من قبل الطلاب الإيرانيين على الدراسة في الجامعات الروسية. وأكد فالكوف على أهمية تهيئة البيئة الملائمة لتوفير فرص العمل، والاستفادة القصوى من القدرات العلمية والتخصصية لهؤلاء الخريجين فور عودتهم إلى إيران.

وتطرق الوزير الروسي إلى موضوع انخفاض عدد الجامعات الروسية المعتمدة ضمن نظام التقييم والاعتماد التابع لوزارة العلوم الإيرانية، داعياً الجانب الإيراني إلى إعادة النظر في معايير وآليات تقييم الشهادات الدراسية الصادرة عن المؤسسات التعليمية في روسيا. ورداً على هذا الطلب، أكد الدكتور سيمائي صراف استعداد وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا الإيرانية الكامل لإعادة مراجعة نظام تقييم الجامعات الروسية واعتمادها، بما يخدم مصلحة الطلاب ويضمن توسيع التعاون التعليمي والبحثي المشترك بين الجانبين.

استمرار التنسيق واللقاءات المباشرة

وفي ختام المباحثات، اتفق الطرفان على مواصلة التنسيق والتعاون المشترك لرفع وتيرة تبادل البعثات الطلابية والأكاديمية، وتوسيع الشراكات العلمية بين مراكز الأبحاث في البلدين. وانتهت المحادثات بتأكيد متبادل من سيمائي صراف وفالكوف على حتمية استمرار المشاورات الدبلوماسية والعلمية، وتعزيز حوكمة التعاون الأكاديمي، مع وضع جداول زمنية دقيقة لتنظيم لقاءات ثنائية مباشرة في القريب العاجل.